

أقطاب السلطة يتقاذفون المسؤولية عن غرق السفينة اللبنانية

ومن المقرر أن يزور ماركون في وقت لاحق هذا الشهر لبنان في ثالث زيارة يقوم بها منذ انفجار المرفأ، وكان الرئيس الفرنسي قد اتهم القادة اللبنانيين بالمماطلة والتكبر لعودهم خلال مؤتمر عقد الشهر الماضي لتقييم الاحتياجات الإنسانية للبنان.

ومنذ استقالة حكومة دياب قاد ماركون جهودا لحمل الزعماء اللبنانيين على الاتفاق على حكومة جديدة يمكنها تنفيذ إصلاحات تسمح بعودة المساعدات الدولية، بيد أنه لم يحقق أي اختراق.

ويعود ذلك إلى محاولة قوى في السلطة بتصرها التيارات الوطنية الحر وحزب الله الإبقاء على سيطرتها الحكومية من خلال فرض وزراء والإصرار بشكل موارب على الحصول على الثلث المعطل.



نيبه بري
النفق دخلناه،
ولاداعرف كيف
سنخرج منه

والأسبوع الماضي قدم الحريري تشكيله حكومية قال إنها من اختصاصيين، في خطوة اعتبرها عون محاولة لفرض سياسة الأمر الواقع مهاجما عبر مستشاره الوزير السابق سليم جريصاتي الرئيس المكلف الذي اتهمه بالتفرد في اختيار الوزراء.

ورد عليه الحريري في بيان أوضح فيه أنه تم اختيار أربعة من الوزراء المسيحيين الذين اقترحهم عون، قائلا إنه "ينظر توقيع فخامة رئيس الجمهورية على مراسيم تشكيل الحكومة، ووضع الصالح الحزبية التي تضغط عليه جانبا، وأهمها المطالبة بثالث معطل لفريق حزبي واحد"، في إشارة إلى التيار الوطني الحر.

وسبق وأن شبه وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان الانفجار السياسي والاقتصادي في لبنان بغرق السفينة تيتانيك ولكن فقط دون الموسيقى التي يُعتقد أن الفرقة الموسيقية ظلت تعزفها أثناء غرق السفينة.

نتنياهو يعين رئيسا جديدا للموساد خلفا لكوهين

العلاقات مع إسرائيل والتي تمت بوساطة أميركية.

من جهة ثانية، ارتبط اسم يوسي كوهين بشكل كبير باغتيال العالم النووي الإيراني البارز محسن فخري زادة، الشهر الماضي، وقالت إيران إن الموساد يقف خلف العملية، في حين لم تعلق إسرائيل على الأمر.

وقدّر تعيين "د" رئيسا للموساد خلفا جديدا بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع بيني غانتس، وقالت قناة "كان" الرسمية، إن غانتس تحدث هاتفيا مع نتنياهو بعد وقت قصير من تعيينه خليفة لكوهين، وأعرب غانتس خلال المكالمة عن غضبه، كونه لم يبلغ بالقرار قبل إعلانه.

ويحتاج تعيين الرئيس الجديد للموساد مصادقة لجنة غولديبيرغ (اللجنة الاستشارية لتعيين كبار موظفي الدولة)، وقالت صحيفة جيزورزليم بوست إنه في حال موافقة اللجنة على التعيين فإنه سيصبح ساريا في يونيو المقبل.



كوهين يتقاعد بعد جهود التطبيع المضنية

بيروت - دخل رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري على خط السجلات التي تفجرت مؤخرا بين رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري ورئيس الجمهورية ميشال عون، حول الأزمة الحكومية.

وبدا أن كلا من الأقطاب الثلاثة يحاولون التملص من أي مسؤولية عن الوضع الذي آل إليه ملف التشكيل الحكومي، من خلال رمي الكرة في ملعب الآخر، في وقت بات الجوع يطرق أبواب معظم اللبنانيين في ظل انهيار مالي واقتصادي دراماتيكي.

وقال رئيس البرلمان اللبناني في تصريحات نشرت الثلاثاء، إن الطريق إلى تشكيل حكومة لبنانية جديدة مسدود بالكامل، لكنه أمل في أن يتمكن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماركون من تقديم المساعدة في زيارته المرتقبة.

ولم يتمكن الساسة المنقسمون من الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة منذ أن قدمت حكومة حسان دياب استقالتها بعد انفجار مرفأ بيروت يوم الرابع من أغسطس والذي أدى إلى تفاقم أزمة لبنان الاقتصادية والمالية الخانقة في غياب حكومة تقود البلاد.

وقال بري لصحيفة الجمهورية اللبنانية "دخلنا في النفق ولا أعرف كيف سنخرج منه، لقد أصبحنا في حال يرثى لها، والوضع الحكومي مسدود بالكامل".

وتكثف الحريري والرئيس ميشال عون خلافتهما بشأن تشكيل الحكومة في بيانين الاثنين تبادلا فيهما الاتهامات بتعطيل تشكيل حكومة جديدة.

وصرح بري وهو حليف لحزب الله "أما لماذا هذا الانسداد؟ فبالأكد فإن الجواب هو لدى رئيس الجمهورية والرئيس المكلف، وإن شاء الله يتمكن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماركون من أن يفعل شيئا في زيارته المقبلة، وما علينا سوى أن نتنظر".

وترى دوائر سياسية لبنانية أن بري الذي يعد أحد مهندسي العهد يتحدث وكأنه "مفعول به" وليس فاعلا في المشهد، وقد بدأ من خلال تصريحاته التي تعكس عدم حسن بالمسؤولية أنه يراهن على العامل الخارجي للخروج مما أسماه بالنفق.

الأردن يطمح للعمل كمركز إقليمي للغذاء فيما يستورد معظم احتياجاته

عمان تبحث عن دور مع تراجع تأثيرها في المنطقة



الأردن وهاجس التموقع

وقال الملك عبدالله "سيكون نقص الغذاء من بين التحديات العديدة التي ستعين علينا مواجهتها، وعلى نطاق أوسع بكثير من العقود السابقة. وقد بدأ ذلك بالظهور بالفعل، فنحن نرى تهديدات للأمن الغذائي في لبنان، ونرى الجوع يهدد مجتمعات اللاجئين المعرضة للخطر في منطقتنا، والمجتمعات التي تعيش في الفقر في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وأفريقيا، وأميركا اللاتينية، ومناطق أخرى".

98

في المئة من الاحتياجات الغذائية يضطر الأردن إلى استيرادها من الخارج

وأضاف "إن موقعنا الاستراتيجي، في نقطة تلاقي أفريقيا وآسيا وأوروبا، يمكن الأردن من تسهيل وتنسيق العمل الدولي، بالإضافة إلى إمكانية عمله كمركز إقليمي للغذاء، وهذا من شأنه أن يسارع ويعزز الاستجابة العالمية للأزمات الغذائية والكوارث، كالانفجار الماساوي الذي وقع في بيروت في أغسطس الماضي، والذي دمر صوامع الغذاء ومرافق المرفأ الحيوية".

وأوضح "لبناء الأمن الغذائي على مستوى عالمي، لا بد من أطر عمل تنظيمية متينة تشمل توفير الأدوات المالية المطلوبة، وتبادل الخبرات العالمية في تقنيات الزراعة، وزيادة الاستثمار في البحث العلمي، علينا أن نمضي قدما والأز؛ لأن التنسيق ضروري لمنع نشوب أزمة نقص غذاء وسوء تغذية عالمية قد تطرأ إن لم تكن مستعدين لمواجهة أوبئة وتحديات جديدة في المرحلة القادمة".

ويرى متابعون أنه لا يمكن إغفال وجود دوافع سياسية تحول دون طموح الأردن للحصول إلى مركز إقليمي للأمن الغذائي، ذلك أن أي دولة في المنطقة ترى في نفسها الأكثر قدرة للعب هذا الدور، فضلا عن الانقسامات والخلافات التي تنخر المنطقة والتي تحول دون قيام مثل هذا المشروع.

ويشير المتابعون إلى أن الأردن لا يملك القدرة أو أدوات التأثير التي تجعل حلمه يتحول إلى واقع في ظل تراجع ثقته السياسي الذي كان يحظى به قبل سنوات نتيجة التغيرات التي تعصف بالمنطقة. ويعتبر هؤلاء أن مصير هذا المشروع محكوم عليه بالفشل قبل أن يرى النور، كحال المشروع الذي سبق وطرحته المملكة بأن تلعب دور المركز الإقليمي لمكافحة كورونا، والذي كان طرحه ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله قبل أشهر.

المنطقة ينظرون إلى مهنة الزراعة على أنها من المهن الدنيا، ويفضلون البحث عن وظيفة حكومية، وهذا تحتمل الدولة جانبا كبيرا من المسؤولية عنه.

وعلى المستوى الصناعي فإن الوضع لا يقل سوءا عن القطاع الزراعي، حيث أن صناعي الأردن يواجهون تحديات كبيرة من بينها التعقيدات البيروقراطية وغياب الدعم المأمول من الدولة. وزاد تفشي فيروس كورونا من أزمة الصناعة في المملكة، لاسيما على مستوى تصريف المنتوجات، وكانت العديد من المصانع اضطرت إلى تسريح عمالها في محاولة للصوص.

ويقول الخبراء إن الأردن غفل على مدار العقود الماضية عن القطاعات الإنتاجية، لكن تفشي جائحة كورونا شكل بالنسبة إليه جرس إنذار وكشف مدى هشاشة الوضع الغذائي داخل المملكة، ومن هنا يأتي حديث الملك المتواتر عن ضرورة إيلاء هذا الموضوع الأولوية القصوى، وإن كان هناك بون شاسع بين القول والفعل.

وركز الملك عبدالله الثاني خلال افتتاح أعمال الدورة غير العادية لمجلس الأمة التاسع عشر الذي جرى الأسبوع الماضي على ضرورة تركيز الحكومة على الصناعات الغذائية والدوائية والمعدات الطبية والزراعة، وإن تكون لهذه القطاعات الأولوية.

وكان العاهل الأردني تحدث في حوار "بورلوع" الدولي، الذي تنظمه مؤسسة جائزة الغذاء العالمية، الذي عقد في 22 سبتمبر الماضي، عن ضرورة تشكيل شبكات امان إقليمية تحافظ على تدفق الإمدادات الحيوية دون انقطاع.

وتشير هؤلا إلى أن العديد من الشباب الأردني كغيرهم من شباب

وتحول الأردن إلى مركز إقليمي للأمن الغذائي هو أمر يصعب تحقيقه، حيث أن على المملكة بداية أن تكون نموذجا يحتذى به في هذا الجانب بمعنى أن تكون سباقة إلى تحقيق اكتشافاتها الغذائي، وهي لا تزال في واقع الحال بعيدة جدا عن ذلك.

ورغم تأكيد العاهل الأردني في كل إطلااته على وجوب إيلاء القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) الأولوية بيد أن الحكومات المتعاقبة، تعاطت مع تلك التوجيهات بنوع من الفتور وعدم الحساسية، لعوامل موضوعية وأخرى ذاتية.

وعلى مستوى قطاع الزراعة الذي يشكل العمود الفقري لتحقيق الأمن الغذائي، تواجه المملكة ترجعا كبيرا يرجعه خبراء إلى ما تعانيه المملكة من شح في المياه عمقته التأثيرات المناخية وتراجع الأمطار الموسمية، وهو ما ساهم في تضائل المساحات الصالحة للزراعة. ويشير الخبراء إلى عوامل أخرى أدت إلى تضرر هذا القطاع لعل من بينها تقلص المساحات الزراعية نتيجة التمدد العمراني، إلى جانب غياب خطة إصلاحية حقيقية من شأنها أن تحفز الأردنيين لاسيما الشباب على العودة إلى الأرض واستثمارها.

ويقول الخبراء إن العديد من صغار الفلاحين في الأردن اضطروا إلى التوقف نتيجة ارتفاع تكاليف الزراعة من بذور وأدوية وأسمدة، وفي ظل اعتكاف الحكومات عن مد يد المساعدة من خلال تقديم منح أو قروض ميسرة.

ويتسرع هؤلاء إلى أن العديد من الشباب الأردني كغيرهم من شباب

يشكل المركز الإقليمي للأمن الغذائي مشروعا طموحا للأردن، بيد أن عوامل كثيرة تحول دون تحقيقه على أرض الواقع بعضها يتعلق بوضع المملكة نفسها حيث تعاني من هشاشة في أمنها الغذائي وبالتالي هي ليست النموذج الذي يحتذى به، ومن العوامل الأخرى وجود عوائق سياسية تحول دون هذا الطموح رغم أنه يظل مشروعا.

عمان - يسوق الأردن هذه الأيام لمشروع إقامة مركز إقليمي للأمن الغذائي، في وقت يستورد فيه نحو 98 في المئة من احتياجاته الغذائية، الأمر الذي يثير تساؤلات هي أقرب إلى الشكوك حول سبل تحويل هذا المشروع إلى واقع ملموس.

ومن المنتظر أن يطرح العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني مشروعا يقضي بأن تصبح بلاده مركزا إقليميا للغذاء بشكل مفصل خلال القمة الثلاثية المتوقع أن تستضيفها بغداد في الربع الأول من العام المقبل، والتي ستضم، إلى جانب رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي.

واللافت أن كلا من الدول الثلاث تشهد خلا كبيرا في استراتيجياتها المتعلقة بالغذاء ما يجعلها تستورد معظم احتياجاتها من الخارج، في ظل تراجع كبير في القطاعات الإنتاجية لاسيما قطاع الزراعة، الذي وإن كان حاضرا في الخطط الحكومية لهذه الدول، بيد أنه يتبدل قائمة الأولويات.

وقال وزير الزراعة الأردني محمد داودية مؤخرا، إن بلاده على استعداد للعمل كمركز إقليمي للغذاء، مشيرا إلى "وثيقة من شأنها جعل المملكة مركزا للأمن الغذائي في المنطقة، وهي الآن قيد الدراسة".

وأوضح داودية أن هذا المركز "سيكون تشاويا مع دول في المنطقة، إضافة إلى منظمات دولية مهتمة بالأمن الغذائي". وأضاف أنه تم "وضع الإطار التشريعي والفني للمركز الإقليمي المنتظر".



محمد داودية
الأردن على استعداد
للعمل كمركز إقليمي
للغذاء

وأكد أنه جرى إرسال الوثيقة لرئاسة الوزراء ووزارة الخارجية وشؤون المغتربين "وهناك ترحيب من بعض الدول، وسيصار بعد إقرارها كاتفاقية إلى إيداعها لدى منظمة الأمم المتحدة".

وبدا واضحا أن الأردن من خلال طرحه لهذا المشروع يحاول أن يستعيد توازنه الإقليمي الذي اختل بفعل المتغيرات التي شهدتها المنطقة، والتي أثرت بشكل واضح على ثقته السياسي.

الأردن يجيز الاستخدام الطارئ للقاح فايزر - بيونتيك

وواجه الأردن موجة قوية من فايروس كورونا، بعد أن نجح في استيعاب الموجة الأولى، وأحدث الوباء حالة من الشلل أثرت على مختلف القطاعات في المملكة.

وسجل الأردن حتى الآن 262 ألفا و477 إصابة مؤكدة بالفايروس و3407 وفيات، وفي حين لا يزال الاتحاد الأوروبي يجري عملية تقييم للقاح فايزر- بيونتيك الأمريكي-الألماني، باشرت دول عدة في مقدمها بريطانيا والولايات المتحدة وكندا وسنغافورة والبحرين بتطعيم مواطنيها.

وأودى الوباء بحياة ما لا يقل عن 1.6 مليون شخص في أنحاء العالم حتى الآن مع تسجيل 72 مليون إصابة.

وكانت وزارة الصحة الأردنية أعلنت مطلع الشهر الحالي أنها وقعت اتفاقا مع فايزر - بيونتيك للتزود باللقاح المضاد لكورونا، ومع "كوفاكس" وهي الية وضعتها منظمة الصحة العالمية

تهدف إلى تسهيل وصول الدول الفقيرة إلى لقاح ضد الفايروس. وأشارت كذلك إلى اتصالات مع "استرازينيكا" و"جونسون أند جونسون". وتتوقع السلطات الصحية وصول جرعات لقاح فايزر إلى الأردن بحلول شهر فبراير.

وكان وزير الصحة الأردني نذير عبيدات صرح الشهر الماضي بأن اللقاحات ستكون مجانية للأردنيين والمقيمين على أراضي المملكة.

عمان - منحت المؤسسة العامة للغذاء والدواء في الأردن إجازة طارئة لاستعمال لقاح فايزر - بيونتيك لمكافحة انتشار وباء كوفيد - 19.

واعلن مدير عام المؤسسة نزار مهيديت مساء الاثنين أن "المؤسسة قامت بإعطاء إجازة طارئة لاستعمال لقاح فايزر المضاد لكورونا في الأردن". وأضاف في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا) أن "المؤسسة قامت بجميع مراحل إعطاء الإجازة، لاعتماد اللقاح ليتم توزيعه".

وأشار مهيديت إلى أنه "تجري الآن أيضا دراسة إجازة استخدام لقاحين آخرين لشركتين تختصان في اللقاحات".